مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

دراسةمقارنة: التطبيع والآثار الإقتصادية

(مصر - إيران)

دراسة

عدد الصفحات: 25

تاريخ الإصدار: 6 نيسان/ أبريل 2021

المصدر: فريق مركز U-feed

www.u-feed.com

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

أحد أجهزة إتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلاميّة، يسعى لإيجاد منظومة دعم معرفيّة لأعضاء الإتحاد وفي مجالات العمل الإعلامي المرتبطة بالمناخ السياسي والإقتصادي والأمني، وتعزيز قدرات الإعلاميين في المجال المعرفي، عبر إصدار تقارير ودراسات وملفات وتوصيات وتقديرات المواقف، حول أولويات الإهتمام الإعلامي بالقضايا المهمّة لتطوير العمل، وتقديمها للإعلاميين والمهتمين بالشأن العام.

مواضيع ذات صلة:

ملف معلومات: مصر المأزومة بعد 43 عامًا من التطبيع

تقدير موقف: قراءة في عملية التطبيع العلني العربي – الإسرائيلي

مترجم: قد يكون للتطبيع العربي الإسرائيلي عواقب غير مقصودة

ملف معلومات: عبد الفتاح برهان.. صديق الموساد ومشروع التطبيع

قراءة تحليلية: هل ايران هي السبب في التطبيع؟

دراسة خاصة: الإقتصاد المصري في ظل السلام مع الكيان الإسرائيلي

خلاصة تحليلات: المواقف الاسرائيلية من عودة امريكا إلى المفاوضات النووية مع ايران

الفهرس

ملخص تنفيذي

تقييم

المقدمة

I. آثار رفض التطبيع على الاقتصاد الإيراني (1979- 2020)

1. القطاع الزراعي والاكتفاء الذاتي
2. ازدهار القطاع الصناعي التكنولوجي الإنتاج العلمي والمعرفي
3. حماية الموارد النفطية
4. زيادة الإنتاج النووي والعسكري والاستقلال التسليحي
5. الحفاظ على البنية الاقتصادية الإيرانية

II. آثار التطبيع على الاقتصاد المصري (1973 – 2020)

1. استنزاف القطاع الزراعي (التبعية المباشرة للتوريد الغذائي)
2. تهميش القطاع الصناعي
3. خسارة الموارد النفطية
4. تدمير البنية الاقتصادية المصرية

خاتمة

ملخص تنفيذي

إزاء فورة الدول العربية بالذهاب نحو التطبيع ومساعيها الجاهدة في الهرولة الحثيثة نحو الكيان الصهيوني، حري بنا تصويب محرّك البحث نحو تجارب الدول المطبعة سابقًا، مقارنةً بمن مانع ورفض المصافحة. وعليه، أخذنا مصر وإيران كبلدين سارا في خطين متوازيين لا يلتقيا ومتناقضين لا يجتمعا تجاه العدو الإسرائيلي.

تقوم هذه الدراسة بتقديم شواهد وأرقام للنموذج الإيراني والنموذج المصري، حول الآثار الاقتصادية لرفض عملية التطبيع أو الرضوخ إليه.

أولاً، الاقتصاد الإيراني مع رفض التطبيع:

ردًا على الموقف الإيراني الحازم من الهيمنة الأمريكية ورفضه للتعامل والتطبيع مع الكيان الصهيوني؛ تستمر سجالات العقوبات في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة، على غرار نظيراتها من الإدارات السابقة، وخاصة الأخيرة عبر سياسة الضغط الأقصى، كما تستمر انعكاساتها على المستوى الاقتصادي ما يواجه من قبل إيران بسياسات للصمود والاكتفاء الذاتي من خلال الإنتاج المحلي والإبداعات المتواصلة والاقتصاد المقاوم. هذا وقد توقع البنك الدولي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لإيران بنسبة تقارب 2% في 2021/2020 .

❖ القطاع الزراعي:

- في ظل العقوبات الاقتصادية على إيران، وعلى الرغم من وجود الصحاري الكبرى فيها ومشاكل ندرة المياه التي تواجهها، يزرع الفلاحون الإيرانيون منتجات متنوعة، على غرار الشعير والعنب والبطيخ والأرز والقمح والنباتات الطبية.
- تمثل الزراعة 9.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لإيران سنة 2016، ويوظف هذا القطاع حوالي 17 بالمئة من الإيرانيين في سنة 2018.
- للحفاظ على الأمن الغذائي الوطني، تركز الحكومة الإيرانية على سياسات الاكتفاء الذاتي، وتشدد على أهمية الإنتاج المحلي من الغذاء وغيرها من المنتجات الزراعية، وتشجع على تعزيز الإنتاجية فيما يتعلق بالمستلزمات الأساسية، لاسيما المياه.

❖ التقدم العلمي في إيران:

- في علم النانو: تمت ترقية الجمهورية الإسلامية في إيران من المرتبة 58 إلى المرتبة 16 عالميًا.
- في علوم الفضاء: ارتقت من المرتبة 45 إلى المرتبة 11 عالميًا.
- في علم الوراثة والخلايا الجذعية: احتلت المرتبة الثانية عالميًا.
- في العلوم الصيدلانية: تمت ترقيتها من المرتبة 49 إلى المرتبة 11 عالميًا.
- علوم الطاقة: تمت ترقيتها من المرتبة 55 إلى المرتبة 12 عالميًا.
- علوم الطاقة: تمت ترقيتها من المرتبة الثامنة إلى المرتبة الأولى في المنطقة.
- علوم الطاقة النووية: تمت ترقيتها من المرتبة 77 إلى المرتبة 12 عالميًا.
- علوم الطاقة النووية: تمت ترقيتها من المرتبة 13 إلى المرتبة الأولى في المنطقة.

❖ القطاع الصناعي:

- في 2019-2020، تجاوزت الصادرات غير النفطية، التي بلغ مجموعها 41.3 مليار دولار، صادرات النفط لأول مرة في تاريخ إيران الحديث. وذلك ما يقارب نصف الصادرات الإيرانية غير النفطية في السلع المصنعة، مما يعني أنّ المصانع الإيرانية كسبت أكثر من ضعف ما حققته منصات النفط الإيرانية في عائدات التصدير العام الماضي.

❖ القطاع النفطي:

- في عام 1976، شكل النفط الخام ما يقرب من 93 في المائة من صادرات إيران. وتمكنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خفض هذه الحصة إلى حوالي 63٪ في عام 2016.
- تجربة الجمهورية الإسلامية مع الحصار والعقوبات، افرزت قدرة عالية على مواجهتها واسقاطها بتفعيل بدائل فاعلة قادرة على اختراقها او بالحد الأدنى التغلب على تداعياتها في مجالات كثيرة.
- الأهمية الجغرافية لإيران تفشل العقوبات على بيع النفط، حيث أن امتلاك إيران حدودًا كبيرة مع عدد من الدول يمكن أن تنقل من خلالها بعض من مواردها النفطية للعالم الخارجي، ونجاح بعض الدول كروسيا والصين في اختراق العقوبات مما يشجع دول أخرى كالهند مثلا على الاستفادة من مخزون النفط الإيراني ومشتقاته.
  - توفير الكهرباء بنسبة 100% لكافة الناس (بعد عام 1990).
  - حصول القرويين على الكهرباء بنسبة 100% (بعد عام 1990).
  - فقط 16% من القرويين كانوا يحصلون على الكهرباء في عهد بهلوي.
  - تحتل إيران المرتبة الثالثة في ترتيب أرخص دول العالم من حيث أسعار الكهرباء.
  - بينما تم تزويد 5 مدن وقرى فقط بالغاز خلال حقبة بهلوي، وتغطية 51000 أسرة فقط بالغاز الطبيعي، فإن 1085 مدينة و23206 قرية يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 20 مليون أسرة حاليًا متصلة بشبكة إمدادات الغاز الضخمة.

ثانيًا، الاقتصاد المصري مع التطبيع:

إن رؤية الرئيس المصري أنور السادات كانت تعتمد على وجهة النظر السائدة بأنّ إحدى طرق التقرّب من واشنطن هي من خلال "إسرائيل" ومن خلال موقف متسامح تجاه اليهود، فقد لجأ إلى الصلح والمهادنة تحت ذريعة تحسين الوضع الاقتصادي وعناوين النهوض والتنمية العريضة.

وللبحث في آثار هذا التطبيع على الاقتصاد المصري، عمدنا في هذه الدراسة إلى التطرق لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية والإنتاجية المصرية ووضع البنية الاقتصادية والمالية قبل السلام وبعده. نهدف من وراء ذلك دحض الحجج والذرائع المدعاة لتبرير التطبيع اقتصاديًّا؛ وذلك بلغة الأرقام والإحصائيات التي تبين الفجوة الاقتصادية الكبيرة في مصر، والتي جاءت بدرجةٍ كبيرةٍ كنتيجةٍ للتعامل مع عدوٍ مستغلٍ طامع بالثروات.

❖ استنزاف القطاع الزراعي:

- يمثل الناتج الزراعي 18% من الناتج القومي حاليًا، بينما كان في الستينات والسبعينات أكثر من 55% ما جعل مصر تتسم بوصفها بلدًا زراعيًا.
- خسارة القطاع وإنتاج القطن والغزل والنسيج، بعد الاتفاقيات التي وقّعت عليها وزارة الزراعة المصرية، مع وزارة الزراعة للكيان الصهيوني، والتي اقتضت تحويل مسار الزراعة في مصر من القطن طويل التيلة، إلى زراعة الخضر والفواكه، بحسب تحقيق استقصائي أذاعته قناة (DW) الألمانية في العام 2018.

❖ تهميش القطاع الصناعي:

وقعت مصر رهينة هجوم مخطط عرف باسم «سياسة الخطوة خطوة» منذ عام 1974. ذلك الهجوم نجح في تحقيق أهدافه في منتصف عام 1977، إذ صاحب تلك الفترة تغيرات أصابت البنية الاقتصادية المصرية ودفعت السادات إلى الخضوع للشروط المفروضة عليه، ومن ثَمَّ التمهيد لعلاقات غير متكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي.

❖ خسارة الموارد النفطية

الخسارة المصرية لمردودها المتوقع من النفط والغاز طوال عقود خلت، حيث عمد الكيان إلى استيراد منتجاتها النفطية بسعرٍ بخس وحرمت مصر من ذلك المدخول الكبير، إلى ان انتهى الأمر بالكيان الإسرائيلي بالتحول من مستوردٍ من مصر إلى مُصدّرٍ لها.

❖ البنية الاقتصادية المصرية

- الدين الخارجي لمصر في 1970، قد وصل إلى حوالي 2.6 مليار دولار بسبب خوض حرب أكتوبر؛ إلا أنه ارتفع ارتفاعا جنونيًا ليصل إلى 96 مليار دولار في 2019.
- أمّا الديون الداخلية لا تزال في ازدياد، وقد بلغت الزيادة في الدين العام المحلي من العام 2000 حتى نهاية حكم مبارك نسبة 308%.
- العجز الكلي في الميزان التجاري بقيمة 26 مليار دولار في مشروع موازنة العام المالي 2020/2019.
- وصول معدلات الفقر إلى حوالي 60%، وأن الطبقة المتوسطة تتلاشى كما أفاد تقرير البنك الدولي مؤخرًا حول مصر.

تقييم الدراسة

إن الفخ الاقتصادي كان بابًا واسعا لمختلف الدول للوقوع من خلاله في فلك التبعية للغرب، إلا أن مجموعة أخرى من الدول كانت على المقلب الآخر صامدة رافضة للتبعية، فلم تسالم ولم ترضخ للهيمنة الاقتصادية او السياسية تباعًا.

وللمفارقة، لم يكن النموذج الذي مضى مهادنًا الرابح في هذه المعادلات العالمية؛ حيث زادت مديونياته وعجزه وزادت شعوبه فقرًا وتخلفًا. بينما نما المحور الممانع اقتصاديًا وتحرر من التحكم الأجنبي في اقتصاديات بلاده فغدا منتجًا مكتفيًا ذاتيا.

وليس الأنموذج المصري سوى خير مثالٍ مأساوي على التطبيع الاقتصادي والسياسي مع الغرب؛ طمعًا في الحضن الأميركي عن طريق الباب الإسرائيلي. على الدفة المقابلة، ليس الأنموذج الإيراني سوى خير مثالٍ مشرقٍ حول الدول الممانعة التي وقفت في وجه الاستكبار العالمي والهيمنة الأميركية والتغطرس الإسرائيلي.

إن النتائج على أرض الواقع، تثبت كيف يمكن للدول المحافظة على ثرواتها ومقدرات بلادها من خلال صون سيادتها وعدم تسليم زمام أمورها لدولٍ قائمة على الاحتلال والسرقة أو لمؤسسات مالية دولية تتحكم بها سياسيًا وتفرض شروطها في سبيل دعمها اقتصاديًا أو إيجاد حلول لأزماتها المالية.

توصلت الدراسة إلى أرقام تثبت المراتب العالمية التي توصلت إليها إيران على مستوى إنتاج الطاقة النووية والتصنيع والتسليح والتقدم العلمي في شتى المجالات، بالإضافة إلى الأرقام التي تشير إلى الاكتفاء الذاتي والتنوع الزراعي. هذا التقدم الملحوظ لإيران كان في ظل عقوبات اقتصادية وسياسات من الضغط الأقصى مارسته الدول عليها بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية. وبينما نالت مصر الرضا الأمريكي بعد عملية التطبيع مع الصهاينة، فإنها قد خسرت حتى القطاعات الإنتاجية التي اشتهرت فيها سابقًا كزراعة القطن والأرز ولم تزدد إلا فقرًا وارتهانًا للاقتصاد المعولم.

المقدمة

إن خوض الجمهورية المصرية العربية في مسار التطبيع وافتتاحها لعمليات الصلح والسلام مع الكيان الإسرائيلي كان دافعه اقتصادي وذرائعه مادية بالدرجة الأولى، حيث أن المصالح الاقتصادية كانت الذريعة للسير في طريق المسالمة مع العدو. فكانت مصر السباقة في الهرولة نحو العلاقات العربية – الإسرائيلية لتتبعها الأردن بدايةً، وتلحق في ركبها مختلف الدول "الخائنة للعروبة" وللقضية الفلسطينية.

في الركب المقابل، تصدرت إيران الدول الممانعة للتطبيع والمحاربة للكيان الصهيوني والداعمة لمحور المقاومة، وبذلك نالت النصيب الأكبر من العقوبات الاقتصادية الأمريكية وحرمت من عمليات التوريد والتصدير في مختلف القطاعات، وحُجبت أموالها وودائعها في بنوك الدول.

الجمهورية الإسلامية في إيران لم تكن لتستسلم للشروط الأميركية أو تهادن بعد أن أخذت طابعها الثوري الإسلامي على رأس مفجر ثورتها الإمام روح الله الموسوس الخميني، وحيث أن رفضها للتطبيع وترأسها لمحور الممانعة والرفض للإملاءات الأميركية قد جعل الجمهورية الإيرانية على رأس جدول العقوبات، فإن دراسةً لجدوى تلك العقوبات ومدى تأثيرها يكون حتميًا وخاصة إذا ما أردنا مقارنتها بدولة كمصر خضعت واعترفت بالكيان الصهيوني وسلمت زمام أمورها له.

وعليه، سوف نعمد في هذه الدراسة، إلى إجراء بحث مقارن بين الآثار الاقتصادية للتطبيع على الجمهورية العربية المصرية وآثار الممانعة ورفض التطبيع على الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الجدوى الاقتصادية من التطبيع التي تسعى مختلف الدول العربية المهرولة نحو الكيان من أجل تحقيقها.

I. آثار عدم التطبيع على الاقتصاد الإيراني (1979- 2020)

لم تكن الجمهورية الإسلامية في إيران لتستسلم للشروط الأميركية أو تهادن بعد أن أخذت طابعها الثوري الإسلامي على رأس مفجر ثورتها الإمام روح الله الموسوس الخميني، وحيث أن رفضها للتطبيع وترأسها لمحور الممانعة والرفض للإملاءات الأميركية قد جعل الجمهورية الإيرانية على رأس جدول العقوبات، فإن دراسةً لجدوى تلك العقوبات ومدى تأثيرها يكون حتميًا وخاصة إذا ما أردنا مقارنتها بدولة كمصر خضعت واعترفت بالكيان الصهيوني وسلمت زمام أمورها له.

لقد تمت إثارة الشكوك حول إمكانية تأثير العقوبات الأميركية على اقتصاد إيران، رغم وصولها إلى المستوى الأشد قساوةً وضغطا. حيث أنّ سياسات إيران الإقليمية لم تتغير ولم يكن قادتها على استعدادٍ للعودة إلى طاولة المفاوضات والخضوع لمطالب إدارة ترامب.[1] لقد عمد الكيان الإسرائيلي إلى استخدام لوبياته وكذلك قام رؤساءه علنًا بالضغط على الولايات المتحدة لزيادة العقوبات الاقتصادية على إيران، منعًا من استمرار دعمها لحركات المقاومة ووقوفها في وجه المشروع الصهيو-أميركي للهيمنة. وتستمر سجالات العقوبات في عهد الإدارة الجديدة، وكذا انعكاساتها على المستوى الاقتصادي ما يواجه من قبل إيران بسياسات للصمود والاكتفاء الذاتي من خلال الإنتاج المحلي والإبداعات المتواصلة والاقتصاد المقاوم.

1. القطاع الزراعي والاكتفاء الذاتي

في ظل العقوبات الاقتصادية على إيران، وعلى الرغم من وجود الصحاري الكبرى فيها ومشاكل ندرة المياه التي تواجهها، بيد أن الزراعة تمكّنت من الازدهار في البلاد طوال معظم تاريخها، حيث يزرع الفلاحون الإيرانيون منتجات متنوعة، على غرار الشعير والعنب والبطيخ والأرز والقمح والنباتات الطبية. والجدير بالذكر أن الزراعة تمثل 9.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لإيران سنة 2016، ويوظف هذا القطاع حوالي 17 بالمئة من الإيرانيين في سنة 2018.

حيال هذا الشأن، قال محمد بخشوده، الذي يترأس قسم الاقتصاد الزراعي في جامعة شيراز: "على الرغم من كونها تقع في منطقة قاحلة وشبه قاحلة، تستفيد إيران من تنوع مناخها، حيث يصل الاختلاف بين أبرد المناطق وأكثرها حرارة إلى 40 درجة مئوية، مما يتيح إمكانية زراعة مجموعة متنوعة من المنتجات في أي وقت". وأضاف بخشوده قائلا: "تتمتع إيران بأفضلية فيما يتعلق بعشرات المنتجات الزراعية، لاسيما في البستنة، وبالطبع الزعفران." في الواقع، بذلت إيران جهودا جبارة للصمود أمام عقود من العقوبات المسلطة، حيث سعت منذ فترة طويلة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة. وانطلقت مساعيها بعد فترة وجيزة من اندلاع الثورة الإيرانية. وفي حقيقة الأمر، فإن الدور الذي لعبه محمد رضا بهلوي في تقويض الزراعة في إيران غذى التمرد ضده. وبهدف تحصين المزارعين من العقوبات وحمايتهم من اضطراب الاقتصاد العالمي، اعتمدت إيران على مزيج من الدعم والرسوم الجمركية على الواردات الزراعية. وفي هذا السياق، أشارت الأمم المتحدة إلى أن إيران تعتبر تحقيق الاكتفاء الذاتي "أولوية وطنية قصوى."

في حوار أجراه مع موقع لوب لوغ، أكد بخشوده أنه "للحفاظ على الأمن الغذائي الوطني، تركز الحكومة الإيرانية على سياسات الاكتفاء الذاتي، وتشدد على أهمية الإنتاج المحلي من الغذاء وغيرها من المنتجات الزراعية، وتشجع على تعزيز

[1] ALI VAEZ , Trump's 'Maximum Pressure' Won't Make Iran Yield, THE ATLANTIC, 13 My 2019.

الإنتاجية فيما يتعلق بالمستلزمات الأساسية، لاسيما المياه. علاوة على ذلك، تدعم الحكومة المزارعين بتقديم سياسات ضمان المشتريات وتوسيع نطاق التأمينات الزراعية وتقديم تغطية كبيرة ." [2]

2. ازدهار القطاع الصناعي التكنولوجي الإنتاج العلمي والمعرفي

ينظّم الإيرانيون حياتهم اليومية متأقلمين مع الندرة والضغوط التي تفرضها عليهم العقوبات الغربية - وهي إجراءات عقابية اقتصادية فرضت على مر السنين قيودًا شديدة على الوصول إلى مختلف السلع الأساسية، بما في ذلك الأدوية المنقذة للحياة[3].

رغم العقوبات الاقتصادية الأميركية على إيران، فإنّ التحوّل جارٍ على قدمٍ وساق في القطاع الخاص، مع طفرة في التصنيع. على مدى العقد الماضي، كانت الشركات تتطلع إلى ما وراء السوق المحلية الإيرانية الكبيرة لتصدير مجموعة متنوعة من السلع بشكل متزايد إلى مجموعة أوسع من الأسواق، وتحويل تخفيض قيمة الريال لصالحها. في 2019-2020، تجاوزت الصادرات غير النفطية، التي بلغ مجموعها 41.3 مليار دولار، صادرات النفط لأول مرة في تاريخ إيران الحديث. وذلك ما يقارب نصف الصادرات الإيرانية غير النفطية في السلع المصنعة، مما يعني أنّ المصانع الإيرانية كسبت أكثر من ضعف ما حققته منصات النفط الإيرانية في عائدات التصدير العام الماضي.[4]

وبحسب خطاب للسيد الخامنئي، المرشد الأعلى للثورة في إيران، يتحدث فيه عن الفوائد والإيجابيات للحصار الاقتصادي: "بالطبع تسبب الحظر ببعض الأضرار لحد الآن، ولكن كانت هناك إلى جانب ذلك أرباح ومنافع، فقد حضّنا على التفكير في قدراتنا وإمكانياتنا وإعداد لوازم الحياة واحتياجات البلاد في ضوء الإمكانيات الداخلية، وهذا شيء مغتنم جداً بالنسبة لنا... إذن لا نزال بحاجة إلى الإنتاج. وجعلنا شعار العام الماضي «ازدهار الإنتاج»، وأقول إن هذه السنة هي سنة «الطفرة في الإنتاج»، هذه السنة هي سنة طفرة في الإنتاج.. فليعمل المعنيون بحيث يشهد الإنتاج نقلة نوعيّة ويتحقق تغيير محسوس في حياة الناس. وهذا طبعاً بحاجة إلى تخطيط..."[5]

وهنا يمكن إيراد أرقام حول مستوى التقدم العلمي الإيراني:

- في علم النانو: تمت ترقية الجمهورية الإسلامية في إيران من المرتبة 58 إلى المرتبة 16 في العالم.
- في علوم الفضاء: ارتقت من المرتبة 45 إلى المرتبة 11 في العالم.
- في علم الوراثة والخلايا الجذعية: احتلت المرتبة الثانية في العالم.
- في العلوم الصيدلانية: تمت ترقيتها من المرتبة 49 إلى المرتبة 11 على مستوى العالم.[6]

---

[2] Iran Struggles With Food Security Amid Sanctions, Austin Bodetti, 16 September 2019.

[3] Keyvan Shafiei, Sanctions Are Not an Alternative to War ,The American Prospect, 5 February 2020.

[4] Esfandyar Batmanghelidj, Manufacturing Gives Iran a Lifeline ,Bloomberg Economics, 14 June 2020.

[5] الإمام الخامنئي يطلق على العام الايراني الجديد شعار "الطفرة في الإنتاج".. ويتمنى أن يكون عام الانتصارات الكبرى، 20 آذار 2020.

[6] كتاب" مراجعة لإنجازات أربعين عاما من الثورة الاسلامية بناء على الإحصاءات الدولية: من تبعية العصر البهلوي إلى استقلال إيران الإسلامية"، ترجمة مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير.

3. حماية الموارد النفطية

كانت حكومة الشاه بهلوي قد مولت نفسها ورهنت الاقتصاد الايراني لبيع النفط الخام، وعليه فقد اعتمدت بشكل كبير على النفط وتقلبات الأسواق العالمية. حيث تحتل إيران المرتبة الثانية عالمياً في احتياطيات الغاز الطبيعي، والمرتبة الرابعة في احتياطيات النفط الخام المؤكدة .

- كتب الجنرال ويليسون، رئيس المجلس الاستشاري العسكري الأمريكي بشأن إيران في ذلك الوقت: "كانت إيران مركزًا جيدًا لإبرام الصفقات". كان يطلق عليها بوفيه التجار، وكانت الفوائد التجارية فيها هائلة. كتب مايكل لادن في مذكراته: "مقابل كل دولار تنفقه الولايات المتحدة على النفط الإيراني، يعيد الإيرانيون دولارين إلى الولايات المتحدة لشراء معدات عسكرية وسلع أخرى." تمكنت جمهورية إيران الإسلامية، بنهجها المعتمد عبر مكافحة الاعتماد على النفط، من تقليل اعتمادها عليه يومًا بعد يوم .في عام 1976، شكل النفط الخام ما يقرب من 93 في المائة من صادرات إيران. وتمكنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خفض هذه الحصة إلى حوالي 63٪ في عام 2016.

كانت العقوبات الامريكية على النفط الإيراني، بمثابة المجازفة الكبيرة التي يبدو انها لم تحقق أهدافها على الرغم من قساوتها وتراكمها وادواتها الفاعلة، حيث كانت سببا أساسيا في عزوف الكثير من الدول عن شراء النفط الإيراني. لكن تجربة الجمهورية الإسلامية مع الحصار والعقوبات، افرزت قدرة عالية على مواجهتها واسقاطها بتفعيل بدائل فاعلة قادرة على اختراقها او بالحد الأدنى التغلب على تداعياتها في مجالات كثيرة.

- تستهدف العقوبات الامريكية بالأساس المورد الرئيس للميزانية الحكومية في إيران وهو النفط الذي أعلن ترامب بعد انسحابه من الاتفاق النووي، أنه يود أن يجعل معدل تصديره عند المستوى صفر.
- كان من الواضح أن الإدارة الأمريكية تستهدف الداخل الايراني، لأنها مارست ضغوطًا قوية على الدول والشركات لسحب استثماراتها ووقف مشروعاتها المشتركة مع إيران، كما أنها سعت لتأمين النقص في سوق النفط من خلال اتِّفاق مع حلفائها الخليجيين، بما يعني جديتها في تطبيق العقوبات على قطاع الطاقة الإيراني. لكن في المقابل لم تكن الأمور على هذه الدرجة من السهولة، فوقف تصدير النفط الإيراني كانت له انعكاسات وخيمة على أسعار النفط عالميًّا، خصوصًا مع عدم قدرة السعودية ودول الخليج تعويض النقص المعروض من النفط عالميًّا. كما أن هناك تحدِّيًا حقيقيًّا بخصوص موقف مستوردي النفط الإيراني من العقوبات، لا سيما الدول التي تعتمد على تغطية بعض احتياجاتها من النفط الإيراني كالصين وباكستان والهند وغيرها.
- الأهمية الجغرافية لإيران تفشل العقوبات على بيع النفط، حيث أن امتلاك إيران حدودًا كبيرة مع عدد من الدول يمكن أن تنقل من خلالها بعض من مواردها النفطية للعالم الخارجي، ونجاح بعض الدول كروسيا والصين في اختراق العقوبات مما يشجع دول أخرى كالهند مثلا على الاستفادة من مخزون النفط الإيراني ومشتقاته.
- منحت الاستمرارية في بيع النفط، الحكومة الإيرانية القدرة على مواجهة الازمة الداخلية، خاصة مع تأكيد السيد القائد خامنئي ان العقوبات على النفط ومشتقاته، ساعدت الحكومة على التفكير والعمل على تفعيل قطاعات أخرى لا تقل أهمية عن النفط وتقديمها للسوق العالمي كبدائل لتحريك عجلة الاقتصاد واختراق الحصار والعقوبات المفروضة أمريكيًا.

4. زيادة الإنتاج النووي والعسكري والاستقلال التسليحي

كان التطور العلمي الإيراني في مجال الطاقة لافتًا، رغم كل العقوبات الاقتصادية، حيث غدا اسم الجمهورية الإسلامية في إيران من بين كبار الدول المتقدمة علميا في مختلف المجالات والاختصاصات المدنية والعسكرية.

- علوم الطاقة: تمت ترقيتها من المرتبة 55 إلى المرتبة 12 عالميًا.
- علوم الطاقة: تمت ترقيتها من المرتبة الثامنة إلى المرتبة الأولى في المنطقة.
- علوم الطاقة النووية: تمت ترقيتها من المرتبة 77 إلى المرتبة 12 عالميًا.
- علوم الطاقة النووية: تمت ترقيتها من المرتبة 13 إلى المرتبة الأولى في المنطقة.[7]

اليوم، أثبتت إيران أنها تمتلك تكنولوجيا متطورة للصواريخ الباليستية وصواريخ كروز بالإضافة إلى القدرة على تصميم الرؤوس الحربية التقليدية من خلال ضرباتها الموجهة الى منشآت النفط السعودية. هذا التطور في القوة الضاربة التقليدية له آثار على القدرات النووية المحتملة لإيران أيضًا.

في تطور ملحوظ على مستوى الخطاب الرسمي في الجمهورية الإيرانية، وبالتزامن مع ذكرى انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وردًا على الضغط الذي يمارسه الرئيس الأميركي للعودة إلى طاولة المفاوضات بخصوص الملف النووي، تحدث وزير الاستخبارات الإيراني محمود علوي في تصريح عالي اللهجة بخصوص الذهاب نحو التسلح النووي في حال استمرار الضغط من قبل الإدارة الأميركية.
تمثل تصريحات محمود علوي مناسبة نادرة قال فيها مسؤول حكومي إن إيران قد تغير مسارها بشأن البرنامج النووي. لطالما أصرت طهران على أن البرنامج مخصص للأغراض السلمية فقط، مثل توليد الطاقة والبحوث الطبية.

ونقل عن علوي قوله: "برنامجنا النووي سلمي وفتوى المرشد الأعلى تحرم الأسلحة النووية، لكن إذا دفعوا إيران في هذا الاتجاه، فلن يكون ذنب إيران بل أولئك الذين دفعوا بها".

لطالما اتهمت "إسرائيل" إيران بمحاولة تطوير أسلحة نووية، ووضع الاتفاق النووي لعام 2015 بين إيران والقوى العالمية قيودًا صارمة على الأنشطة النووية الإيرانية لمنعها من الوصول إلى قدرات التسلح. في المقابل، تم تخفيف العقوبات على إيران.

وانسحب الرئيس دونالد ترامب حينها من الاتفاق في 2018، ما دفع إيران إلى استئناف بعض أنشطتها النووية. أشارت إدارة بايدن الجديدة إلى أنها ترغب في إحياء الصفقة، مما أثار مخاوف في الكيان الإسرائيلي.

يقدر الجيش الإسرائيلي أن إيران لا تزال على بعد عامين من الوصول إلى القدرة على إنتاج قنبلة. لكن في إفادة للصحفيين، قال مسؤول عسكري كبير إن الجيش يعتقد أن إيران قد أحرزت "تقدما كبيرا" في جمع المواد الانشطارية والبحث والتطوير. وقال إن الجيش قلق بشكل خاص بشأن التقدم "الذي لا رجوع فيه"، مثل المعرفة التي اكتسبها

[7] مرجع سابق، كتاب" مراجعة لإنجازات أربعين عاما من الثورة الاسلامية بناء على الإحصاءات الدولية: من تبعية العصر البهلوي إلى استقلال إيران الإسلامية"، ترجمة مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير.

من استخدام أجهزة طرد مركزي متطورة. تحدث المسؤول بشرط عدم الكشف عن هويته لأنه كان يناقش تقييماً استخباراتياً.[8]

- في إسرائيل هناك تخوّف من العودة إلى تفاهمات الاتفاق السابق مع إيران، تستند هذه المخاوف في الأساس إلى ثلاثة أسباب: بعد عشر سنوات من اليوم تستطيع إيران العودة إلى تخصيب اليورانيوم بحرّية؛ وفي المدى المباشر يتخوفون في إسرائيل من أن يؤدي رفع العقوبات عن إيران فوراً إلى توظيف أموال كبيرة في تعاظُم القوة العسكرية لإيران، وفي دعم مالي، وفي زيادة وتيرة شحنات السلاح إلى المنطقة.
- الموقف السائد في المؤسسة الأمنية هو أن إظهار الإصرار الأميركي الآن تحديداً على عدم رفع العقوبات عن إيران يمكن أن يتيح تحقيق إنجازات جيدة في اتفاق جديد في حال توقيعه، والتقدير في إسرائيل أن إيران مهتمة بتجديد الاتفاق.
- من أجل منع حصول إيران على قنبلة نووية، تتم الإشارة في الكيان الإسرائيلي إلى مسارات مهمة وحساسة: منع إيران من الحصول على الـ 40 كيلوغراماً التي تحتاج إليها لإنتاج قنبلة نووية ومنع إيران من تطوير قدرة تركيب مواد انشطارية على رأس حربي لصاروخ؛ قدرة عملانية أكيدة وموثوق بها بالإضافة إلى استعداد للعمل إذا قامت إيران بالاختراق نحو سلاح نووي؛ استخبارات ملائمة وائتلاف دولي هما أساس القدرة على منع إيران من الحصول على سلاح نووي إذا قررت الاختراق نحو النووي. هذه البنود الثلاثة هي إلى حد بعيد التحديات التي تواجهها دولة إسرائيل على الصعيد الدبلوماسي والاستخباراتي والعملاني في التحضير لخيار عملية محتمَلة تعتمد في الأساس على تعاون واسع جداً مع الولايات المتحدة[9].

5. الحفاظ على البنية الاقتصادية الإيرانية

على الرغم من العقوبات الصارمة التي فرضتها إدارة ترامب، إلاّ أنّ هناك صعوبةٌ في فهم مستوى تعقيد الاقتصاد الإيراني ومدى جودته أو مدى خبرته في مقاومة العقوبات. حيث يقدّر كلٌّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنّ الناتج المحلي الإجمالي الإيراني في طريقه إلى الانخفاض بنحو 9٪ العام 2020.[10] حيث تقوم الإدارة الإيرانية بمقارنة ذلك مع السبعينيات وأواخر الثمانينيات، عندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات بعد أن احتُجز الأمريكيون رهائن في السفارة الأمريكية في طهران. في ذلك الوقت، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنسبة 50٪. وتشرح الإدارة الإيرانية أنّ الاقتصاد الإيراني اقتصاد متنوع للغاية والصناعات التحويلية هي حقًا واحدة من أهم المجالات. ويشكل التصنيع حاليًا حوالي خمس العمالة الإجمالية في البلاد. حيث أن بعض الشركات المصنعة الإيرانية يمكن أن تظل عاملة بسبب أنظمة الدفع غير الرسمية التي لا تعتمد على البنوك للحصول على المال من وإلى البلاد.[11]

منذ عام 1979، لم تفلح هذه العقوبات الاقتصادية، التي فرضتها الولايات المتحدة بشكلٍ دوري ومستمر على إيران، والتي استخدمت كبديلٍ عن المواجهة العسكرية. تلك العقوبات التي تشكل معيارًا معتمدًا في برنامج السياسة

---

[8] إيران قد تسعى للحصول على أسلحة نووية إذا بقيت العقوبات، وزير الاستخبارات الايراني يحذر الغرب، Washington Postبقلم ناصر كريمي في 9 فبراير 2021

[9] ما هو الوقت الذي تحتاج إليه إيران للوصول إلى القنبلة؟ وما الذي يخططه لنا نصر الله؟ معاريف"، 2021/2/9 طال ليف رام - محلل عسكري

[10] مع العلم أنّ تقديرات إيران الخاصة أقل.

[11] Why Iran's Economy Has Not Collapsed Amid U.S. Sanctions and 'Maximum Pressure',Jackie Northam,NPR, January 16, 2020.

الخارجية الأمريكية، وأداةً لممارسة أقصى ضغطٍ اقتصاديٍّ بدلاً من العمل العسكري الكامل. هذا وقد توقع البنك الدولي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لإيران بنسبة تقارب 2% في 2021/2020 .

حسب تصنيف البنك الدولي لقياس معدل الفقر في العالم، تأتي إيران في المجموعة الثانية، أي الدول ذات الدخل فوق المتوسط.

وبينما كان 46% من الإيرانيين من الفقراء في العصر البهلوي؛ وفقًا لوثائق البنك الدولي في عام 1977 (حوالي 60% من القرويين و40% من سكان الحضر يعيشون تحت خط الفقر)؛ تظهر وثائق البنك الدولي (1986- 2014) انخفاضًا كبيرًا في عدد الفقراء في إيران.

- توفير الكهرباء بنسبة 100% لكافة الناس (بعد عام 1990).
- حصول القرويين على الكهرباء بنسبة 100% (بعد عام 1990).
- فقط 16% من القرويين كانوا يحصلون على الكهرباء في عهد بهلوي.
- تحتل إيران المرتبة الثالثة في ترتيب أرخص دول العالم من حيث أسعار الكهرباء.
- خلال حقبة بهلوي، تم تزويد **5** مدن وقرى فقط بالغاز وتم تغطية **51000** أسرة فقط بالغاز الطبيعي.
- حالياَ **1085** مدينة و23206 قرية يبلغ عدد سكانها ما يقرب من **20** مليون أسرة متصلة بشبكة إمدادات الغاز الضخمة.

II. آثار التطبيع على الاقتصاد المصري (1973 – 2020)

إن رؤية الرئيس المصري أنور السادات كانت تعتمد على وجهة النظر السائدة بأنّ إحدى طرق التقرّب من واشنطن هي من خلال "إسرائيل" ومن خلال موقف متسامح تجاه اليهود، فقد لجأ إلى الصلح والمهادنة تحت ذريعة تحسين الوضع الاقتصادي وعناوين النهوض والتنمية العريضة.

وللبحث في آثار هذا التطبيع على الاقتصاد المصري، عمدنا في هذه الدراسة إلى التطرق لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية والإنتاجية المصرية ووضع البنية الاقتصادية والمالية قبل السلام وبعده. نهدف من وراء ذلك دحض الحجج والذرائع المدعاة لتبرير التطبيع اقتصاديًّا؛ وذلك بلغة الأرقام والإحصائيات التي تبين الفجوة الاقتصادية الكبيرة في مصر، والتي جاءت بدرجةٍ كبيرةٍ كنتيجةٍ للتعامل مع عدوٍ مستغلٍ طامع بالثروات.

1. استنزاف القطاع الزراعي (التبعية المباشرة للتوريد الغذائي)

بدت نظرية التبعية جليةً إذا ما تعرضنا لما قام به البنك الدولي بالتعاون مع وكالة التنمية الأمريكية من خلال استراتيجية التنمية في قطاعي الزراعة والصناعة بغية جعل هيكل الاقتصاد المصري متسقًا مع متطلبات السلام الأمريكي الإسرائيلي، وما يتضمنه من مشاريع مشتركة مع العدو الصهيوني في سبيل زيادة التبادل التجاري مع مصر.

ففي الوقت الذي كانت فيه مصر تقوم على دعامتين أساسيتين: هما النيل وموقعها الجيو-استراتيجي باعتبارها الجسر البري إلى آسيا[12]؛ كان من الممكن أن يشكل ذلك مقومات أساسية لبناء قطاع زراعي قوي. ولكن ما حصل في فترة الحرب مع الكيان الإسرائيلي ومن ثم الصلح معه، حال دون نماء هذا القطاع وتطوره، بل عمل على تهميشه وإفقاده لميزاته ومقدراته.

حيث كانت الزراعة بمثلثها الرئيسي وزوايا الارتكاز الثلاثة التي تمثل الانتاج النباتي والانتاج الحيواني والتصنيع الزراعي عصب التنمية الزراعية والانتاج الزراعي. وحيث يمثل الناتج الزراعي 18% من الناتج القومي حاليًا، فقد كان في الستينات والسبعينات أكثر من 55% ما جعل مصر تتسم بوصفها بلدًا زراعيًا. وكان القطن المصري أحد أهم محاور مصادر الدخل القومي المصري.

وقد تمثلت الاستراتيجية، الموضوعة من قبل وكالة التنمية الأمريكية، في تغيير الهيكل المحصولي بشروطٍ تزيد من فرص المؤسسات الأجنبية وبالأخص الإسرائيلية في السيطرة على مدخلات هذا القطاع، خصوصًا من زاوية الخبرة الفنية، وعلى مخرجاته من حيث التسويق الخارجي، وذلك في إطار دراسات مكثفة سُميت بـ«ترشيد استخدامات مياه الري» التي كانت تهدف إلى تصدير مياه النيل إلى الكيان الإسرائيلي في مرحلة ما.[13]

كما كان هناك زيارات متبادلة بكثافة واجتماعات للجان الفنية وندوات علمية، لم تنقطع أبداً، وإن انخفض معدلها منذ منتصف عام 1982. فحكومة الكيان كانت تحسب خطواتها جيدًا، وأرادت أن تورط مصر بشكل لا يسمح لها بالتراجع عندما تُقدم على أي اعتداء على أي دولة عربية. وهي نجحت في انتزاع تعديلات وتنازلات جوهرية في

---

[12] محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مركز الأهرام، 1988، ص 136.

[13] سهير الشربيني، كيف بدأ التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل؟ إضاءات، 2018/12/25.

نصوص الاتفاقيات التي وقعتها في مارس/آذار وأبريل/نيسان 1980، مرتكزة في ذلك إلى ورقة استكمال الانسحاب من الأراضي المصرية المحتلة.

كما أنّ التحول الذي شهدته الزراعة في أعقاب اتفاقية "كامب ديفيد"، أدّى إلى اتساع ضياع الميزة النسبية لمصر في هذا القطاع وإنتاج القطن والغزل والنسيج، بعد الاتفاقيات التي وقّعت عليها وزارة الزراعة المصرية، مع وزارة الزراعة للكيان الصهيوني، والتي اقتضت تحويل مسار الزراعة في مصر من القطن طويل التيلة، إلى زراعة الخضر والفواكه، بحسب تحقيق استقصائي أذاعته قناة (DW) الألمانية في العام 2018، مما أدى إلى تجريف العديد من الأراضي الزراعية، وهرب الفلاحين من مصر باحثين عن فرص عمل في بعض دول الخليج العربي، لتعويض خسارتهم.[14]

أطلق الكاتب المصري «عادل حسين» على السياسة الإسرائيلية الاقتصادية تجاه مصر مصطلح «التسلل المنظم»، هذا النمط من التسلل يتكامل مع دور آخر قامت به الصهيونية الدولية وهو السرية التامة لمساندة الجهود الإسرائيلية، إذ تسللت تحت غطاء مستثمرين ورجال أعمال من جنسيات مختلفة ومصريين من أمثال «عصمت السادات» و«عثمان أحمد عثمان»، مكناها من اختراق مجالات مشاريع إنتاج البيض والدواجن في الداخل إلى جانب مشاريع الاستيراد المختلفة.[15]

في وقت كان من الممكن للزراعة أن تتصدر بؤرة الاهتمام وأن تتحمل العبء الاكبر في دوران عجلة الاقتصاد، واعادة بناء الاقتصاد وتغطية حاجة البلاد من العملة الصعبة، وتوفير السلع الغذائية الاساسية والضرورية للشعب المصري والدول العربية الشقيقة في ظل الازمة الدولية الحالية. وقد يظهر امامنا الان بشكل واضح، أن الامن الغذائي المصري الذي من الممكن أن توفره الزراعة المصرية، من خلال خطة قومية فعالة وناجزة ومتحررة من التبعية، قد تحقق الهدف المرجوة وتأمن الدولة المصرية مع تعطل او تباطؤ معظم الانشطة الأخرى التي تعتبر أهم روافد الاقتصاد المصري.

2. تهميش القطاع الصناعي

أما قطاع الصناعة، وبالعودة إلى الاستراتيجية الموضوعة من قبل وكالة التنمية الأمريكية، فقد تشعب المخطط فيما يخصه، فمن ناحية صدرت التعليمات بوقف المشاريع العامة الجديدة، وفي الوقت نفسه قُدمت كل الحوافز لتنشيط القطاع الخاص في مجال الصناعة بهدف زيادة حجمه المطلق ووزنه النسبي، وذلك بواسطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحيث يصلح كشريك محتمل للمستثمرين الأجانب.

كانت الحكومة الاسرائيلية موجودة وشريكة في كل ذلك، إذ شاركت في التخطيط والتنفيذ لخدمة مخططها الخاص في إطار المخطط العام. ما منحها حق المشاركة هو أن قواتها هي التي تحتل الأرض، وعليه فقد جعلت الانسحاب ورقة ضغط أساسية في المقايضة لانتزاع التنازلات الاقتصادية وغير الاقتصادية من الجانب المصري، علاوةً على تعاظم النفوذ الصهيوني داخل المؤسسات الأمريكية والدولية.

استمرت هذه الإجراءات الاقتصادية التي أضرت بالمصريين، بحسب الأكاديمية وأستاذة الاقتصاد بجامعة الأزهر، الدكتورة محيا زيتون " بدأ السادات الموجة التي استمر مبارك بها، وأجرى سياسات أكثر تقشفية ضد المصريين،

[14] منى يسرى، هل التهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي الطبقة الوسطى في مصر؟ 2018/11/27.

[15] للمزيد راجع، العلاقات الاقتصادية بين مصر و"إسرائيل"، عادل حسين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 12 – 18.

فبدأت في عصره الخصخصة التي التهمت ما تبقى من دولة الاشتراكية، وانقضّ على الحركة العمالية عن طريق تفتيتهم، وتم تسريح الآلف من العمالة التي لم تجد لها الدولة بديلاً سوى انضمامهم إلى صفوف أصحاب المعاشات، مجهِزة على آخر ما تبقى للمصريين من أحلام الإنتاج الأساسي من السلع الاستهلاكية، وانهار الجنيه مقابل الدولار، حتى بدأت سياسات التعويم[16] التي كانت بمثابة حكم الإعدام على العملة المحلية، وسمحت بمزيد من الفجوة بين الطبقات؛ إذ لن يستفيد من هذا سوى الطبقات العليا، ورجال الأعمال، أما السواد الأعظم من الشعب، فيستمر في الهبوط الاقتصادي بلا منقذ".

فمنذ أن سلم السادات للولايات المتحدة توكيلاً لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وقعت مصر رهينة هجوم مخطط عرف باسم «سياسة الخطوة خطوة» منذ عام 1974. ذلك الهجوم نجح في تحقيق أهدافه في منتصف عام 1977، إذ صاحب تلك الفترة تغيرات أصابت البنية الاقتصادية المصرية ودفعت السادات إلى الخضوع للشروط المفروضة عليه، ومن ثَمَّ التمهيد لعلاقات غير متكافئة مع الاقتصاد الاسرائيلي.[17]

وقد جرت الحكومة الإسرائيلية مصر لعقد اتفاقية الكويز[18] التي تسمح بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة، حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول الي السوق الامريكية معفاة من الجمارك بشرط مساهمة كل طرف بمكونات محليه تقدر بـ 11.7% على الاقل وهذه النسبة تمثل ثلث النسبة المقررة (35%) التي حددتها اتفاقية التجارة للمكون الاسرائيلي للدخول إلى السوق الامريكية بإعفاء كامل، حيث تتضمن الاتفاقية ذاتها السماح للكيان باقتسام هذه النسبة سواء مع مصر أو الأردن.

إن "حجم العائد الاقتصادي الذي حققته مصر منذ تفعيل الاتفاقية عام 2005 وحتى الآن، بحسب ما يعتبر رجل الأعمال "مجدي طلبة" رئيس مجلس التصدير للصناعات النسيجية وأحد مهندسي الاتفاقية؛ لا يرتقي للأهداف التي رصدتها الدولة حينها، مشيراً إلى أن الاتفاقية تتيح فرص أمام مصر للوصول بصادراتها التي تتم من خلالها لأكثر من 10 مليار دولار، في حين أن المؤشرات الحالية لا تتجاوز الـ مليار دولار." وأضاف أن الحكومة الإسرائيلية لا يوجد لديها القدرة على توفير المنتجات المطلوبة وفقًا لنسبة المكون الحالية ، مما أدى لقيام بعض الشركات الإسرائيلية لاستيراد بعض المكونات وتوريدها للشركات المصرية على أنها إسرائيلية، دون أن تقوم الحكومة المصرية بمراجعتها أو حتى مناقشة الجانب الإسرائيلي في ذلك الأمر ، وهو الأمر الذي تكرر كثيراً ، حيث قامت الشركات الإسرائيلية بزيادة أسعار المكون دون الاتفاق مع الشركات المصرية ، كما توقف إمداد الموقع الإلكتروني المتعلق بالاتفاقية بالبيانات اللازمة منذ عدة أعوام دون أن يحدث أي تدخل رسمي مصري.[19]

---

[16] ويعني جعل سعر صرف العملة محررًا بشكلٍ كامل، بحيث لا تتدخل الحكومة أو المصرف المركزي في تحديده بشكلٍ مباشر. وإنما يتم إفرازه تلقائيًا في سوق العملات من خلال آلية العرض والطلب التي تسمح بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وتتقلب أسعار صرف العملة العائمة باستمرار مع كل تغير يشهده العرض والطلب على العملات الأجنبية، حتى إنها يمكن أن تتغير عدة مرات في اليوم الواحد.

[17] مصدر سابق، سهير الشربيني، كيف بدأ التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل؟ إضاءات، 2018/12/25

[18] **(QIZ)** هي اختصار لعبارة Qualified Industrial Zones أي المناطق الصناعية المؤهلة، وهي اتفاقية تجارية وقعت في القاهرة في 14 ديسمبر/كانون الأول 2004 بين مصر والكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية.

[19] بروتوكول الكويز في الميزان بعد مرور 15 عام.. خبراء: له ماله وعليه ما عليه، هشام إبراهيم وسناء علام، أموال الغد، مارس 20, 2020

كما يرى المعارضون أن الاتفاقية لا تخدم مصالح الدول العربية بل تحولها إلى مقرات لصناعات ملوثة للبيئة وخدمة الاقتصاد الصهيوني واختراق المنطقة والاندماج فيها كعضو سياسي واقتصادي فاعل. وذلك من خلال إعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية للمنطقة بما يتفق وتقاطع المصالح الصهيونية الأمريكية.

وبلغة الأرقام، يضرب بعض المعارضين مثالًا حول الأقمشة القطنية التي تتميز بها مصر، حيث كانت نسبة الكمية المقررة للولايات المتحدة عام 2003 هي 182709318م^2 لم ينفذ منها سوى كمية 6325539م^2 أي بنسبة استخدام 3.5%. أما نسبة الاستخدام في الحصه الجمركية الخاصة بدول الاتحاد الاوروبي فكانت 23753 نفذ منها 3052 بنسبة 12.8%.

مثال آخر خاص بنسبة الاستخدام في الحصة الجمركية لصادرات الأقمشة القطنية، فقد كانت الحصة 1368 نفذ منها 115.1 بنسبة 8.4%.

ومثال ثالث عن غزل القطن، حيث كانت الحصه مع الولايات المتحدة عام2003 هي 17071349 نفذ منها 7235986 بنسبه 42.4%، اما في حصة الاتحاد الاوروبي فكانت الحصه هي67130 نفذ منها19906 بنسبه 29.7%. أما الحصه التركية فكانت 6627 طنا نفذ منها 3984 بنسبه 63%.

هذه الارقام، كما أوردها بعض المحللين للتدليل على ان المنتج المصري لم يأخذ فرصته في نظام الحصص المقررة.

كما وأعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن حجم التجارة بين مصر والأردن وإسرائيل في عام 2007 بلغ حوالي 541 مليون دولار، استحوذ الأردن وحده على حوالي 306.9 ملايين دولار منها، فيما كانت القيمة الباقية، أي حوالي 234.1 مليون دولار، من نصيب مصر. وأشار تقرير المكتب إلى زيادة حجم الصادرات الإسرائيلية لمصر، حيث بلغت في الربع الأول من عام 2008 حوالي 40 مليون دولار بارتفاع نسبته 25% عن الفترة نفسها من عام 2007، وبلغ عدد المصدرين الإسرائيليين لمصر 329 شركة، كما مثّلت نسبة الصادرات الإسرائيلية لمصر خلال العام نفسه ثلث الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية[20].

3. خسارة الموارد النفطية

أعقب توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية انسحابًا جزئيًا من الأراضي المصرية، وعلى فور ذلك تم توقيع عدد من اتفاقيات التطبيع، كان أبرزها: الاتفاقية المتعلقة بترتيبات النفط مارس/آذار 1980، والتي ضمنت للكيان الحق في إجراء مشتريات تجارية عادية من النفط المصري، لكن الكيان الصهيوني خلال فترة الانسحاب الأول صعّد مطالبه وهدد بعدم الانسحاب من منطقة النفط (شعاب علي) ما لم تنفذ مطالبه.

وبالفعل تم مراده، فبات " الكيان يمتلك حصة منتظمة من النفط المصري وصلت لأكثر من مليوني طن سنويًا يحصل عليه بسعر يقل عن 5 دولارات في البرميل الواحد عن السعر السائد في السوق بالنسبة إلى النفط المصري، فضلاً عن اتفاقية النقل الجوي في مارس/آذار 1980، التي تشابهت ترتيباتها مع ترتيبات النفط.

وفي الوقت الذي بقي فيه الكيان لعقود خلت يأخذ النفط المصري بسعر زهيد، ويستورد الغاز كذلك، ويكبد مصر خسائر جمة في ذلك، فقد شرعت حكومة الاحتلال إلى تصدير الغاز من احتياطاتها البحرية إلى مصر وتُعتبر موافقة

20 وماذا عن التجارة مع إسرائيل؟ رشا أبو زكي، 16 كانون الثاني 2009.

وزير الطاقة يوفال شتاينتز، جزءاً من عملية طويلة سيتحوّل الاحتلال بموجبها من مستورد للغاز الطبيعي من مصر إلى مصدّر له.

وقد اعتبر الوزير الإسرائيلي أن "تصدير الغاز إلى مصر من حقول لفيتيان وتمار يمثل أهم تعاون اقتصادي بين "إسرائيل" ومصر منذ توقيع معاهدة السلام بين البلدين". وستكون هذه المرة الأولى التي تستورد فيها مصر الغاز من دولة الاحتلال التي أبرمت معها معاهدة للسلام عام 1979.

كما أبرمت شركة «نوبل» ومقرّها الولايات المتحدة، وشركة «ديليك» الإسرائيلية صفقة بقيمة 15 مليار دولار مع شركة «دولفينوز» المصرية لمدة عشر سنوات لتزويدها بـ 64 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. ويُقدر احتياطي الغاز في حقل «تمار» الذي بدأ الإنتاج فيه عام 2013 بحوالي 238 مليار متر مكعب، في حين يحتوي حقل «لفيتيان» المكتشف عام 2010 على 535 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى 34 مليون برميل من المكثفات. ووفق وزير الطاقة الإسرائيلي فإن الحجم الكبير للصفقة مع مصر سيجعل "إسرائيل" «شريكاً مهماً في الاقتصاد الإقليمي للطاقة»، مضيفاً أن "ثروة الغاز الطبيعي... ستدرّ دخلاً كبيراً على الدولة وستخفض من تلوّث الهواء" وتأمل دولة الاحتلال أن تساعدها احتياطاتها من الغاز على تقوية الروابط الاستراتيجية في المنطقة وإقامة علاقات جديدة مع التركيز على السوق الأوروبية[21].

بموجب الاتفاق التاريخي، تشتري شركة خاصة في مصر هي "دولفينوز القابضة" 85 مليار متر مكعب من الغاز بقيمة 19.5 مليار دولار من حقلي لوثيان وتمار الإسرائيليين على مدى 15 عامًا. وذكر مصدران نفطيان من مصر أن البلاد بدأت تلقي الغاز الإسرائيلي بواقع 200 مليون قدم مكعبة يوميًا، على أن تزيد الكمية تدريجيا".[22]

ووفقا للاتفاقية الخاصة بالحدود المصرية القبرصية، هناك تقديرات عديدة، تشير إلى أن مصر فيها قد تنازلت عن شريط مائي مساحته ضعف مساحة دلتا النيل، أي حوالي 40 ألف كيلومتر مربع، لصالح اليونان، مما منح اليونان حق الاستغلال الاقتصادي لجزيرة "كاستلوريزو"، وهو ما جعل الحدود البحرية لكل من اليونان وقبرص الرومية تتماس، وتخرج مصر من هذه المنطقة القريبة من شمال دمياط، وهو ما يسمح بتمرير أنبوب الغاز المشار إليه بين الكيان الإسرائيلي وكلٍّ من أثينا ونقوسيا، من دون أن يدفع رسومًا لمصر.

بالإضافة إلى أن ذلك سوف يوفر للكيان الإسرائيلي ملايين الدولارات سنويًّا؛ فإنه كذلك إجراء احترازي لاعتبارات الأمن القومي الإسرائيلي؛ حيث لا يريد الكيان أية سيطرة مصرية على مشروعاتها السيادية، تحسبًا لأية خلافات مستقبلية. على عكس "عدم تأني" القاهرة في ترسيم حدودها البحرية مع قبرص الرومية واليونان، مما أدى إلى تحقيق الكيان الإسرائيلي للكثير من المكاسب على هذا الصعيد.

فعلى أبسط تقدير، ساهمت الاتفاقيات المصرية في تكريس سيطرة الكيان الإسرائيلي على مكامن الغاز المسروق من داخل حدود المياه الاقتصادية للبنان ومصر وقطاع غزة، وبالتالي؛ سمح ذلك للكيان – على سبيل المثال – بإبرام اتفاقيات طويلة المدى، مع كل من مصر والأردن، لتصدير الغاز الإسرائيلي لكلا البلدين، وبلغت الصفقة مع الأردن 10 مليارات دولار، على مدار 15 عامًا.

---

[21] غاز "إسرائيل" إلى مصر: «أهمّ تعاون منذ توقيع السلام»، الأخبار، الثلاثاء 17 كانون الأول 2019.

[22] إسرائيل تشرع في ضخ الغاز الطبيعي إلى مصر بموجب اتفاقية هي الأهم منذ إقرار السلام، 2020/1/15.

الغاز الإسرائيلي المصدَّر إلى الأردن، بموجب اتفاق وُقِّع بشكل نهائي، في السادس والعشرين من سبتمبر الماضي، بين شركة الكهرباء الوطنية الأردنية، وشركة "نوبل إينرجي" الأمريكية، يشمل إمدادات غاز "إسرائيلية" من حقل "ليفاثان" (احتياطي 18 تريليون متر مكعب من الغاز)، الذي يبُعد بحوالي 190 كيلومترًا شمال دمياط، و235 كيلومترًا من حيفا، أي أنه إما يقع في المياه الاقتصادية الخالصة المصرية أو نظيرتها التابعة لقطاع غزة.[23]

وتقول الحكومة إن احتياطيات الغاز حولت الكيان الإسرائيلي إلى لاعب إقليمي ووطدت العلاقات مع "جارتين" عربيتين. وتعاونت إسرائيل أيضًا مع قبرص واليونان في خط أنابيب مزمع وصوله إلى أوروبا بقيمة 6 مليارات دولار، مما عزز موقعها.[24]

4. تدمير البنية الاقتصادية المصرية

بعد الاعتماد على الاستثمارات الخارجية والجهات الدولية بشكل أساسي في مصر، بدت تغيرات في البنية الاقتصادية المصرية. حيث تم الاعتماد على الخارج لتغطية الفجوة الغذائية، القروض الميسرة والمنح. وبات من سمات الاقتصاد المصري الهيكل الهش والمكشوف للموارد. كما ارتفعت معدلات الديون المصرية بشكل ملحوظ وخيالي.

1) الاعتماد على الخارج لتغطية الفجوة الغذائية

خططت الجهات الخارجية لتنمية موارد الاقتصاد المصري الأساسية من نفط وسياحة وعمالة في الخارج، حتى أنها كانت تزعم أن الناتج المحلي والإجمالي المصري نما بمعدلات ليس لها مثيل منذ أن تدخلت. بيد أن تلك الزيادة في الموارد لم تنتج عن جهد تنموي حقيقي، فلم تكن تلك الزيادات متولدة بالأساس بفعل قوى العمل؛ بل كان استمرار تلك الأنشطة معتمدًا بالدرجة الأولى على القرارات الخارجية عبر الاستثمارات التي لا تزيدها إلا تبعيةً وربطًا بالخارج.

فعلى سبيل المثال، تتحدث الدراسات الأميريكة عن حصول مصر، من الولايات المتحدة منذ عام 1979 وحتى عام 2011على 69 مليار دولار «خدمة أبحاث الكونغرس»، 1.3 مليار دولار ومساعدات اقتصادية تبلغ 250 مليون دولار، بينما حصلت الكيان الإسرائيلي على 98 مليار دولار.[25]

إلا أن هذه المساعدات لم تثمر اقتصادًا ناجحًا ومتوازنًا بدليل العجز في الموازنة والميزان التجاري كما سنأتي على ذكره تباعًا، وهذه المساعدات إنما عززت من سطوة الجهات المانحة ومن تبعية مصر لها وفقدانها لقرارها السياسي والسيادية، كما شملت النواحي الاقتصادية وزادت من شللها.

كذلك يدّعي المسوقون لاتفاقيات السلام أن القاهرة قد تمكنت من تقليص ميزانيتها العسكرية بشكلٍ حاد منذ حرب عام 1973. ووفقا للبنك الدولي، استهلكت نفقات مصر العسكرية نحو 2 بالمائة من "الناتج المحلي الإجمالي" للبلاد في عام 2009 (نحو 3.8 مليار دولار) مقارنة بأكثر من 20 بالمائة في عام 1976، وأن هذا التخفيض الكبير قد

[23] المكاسب الإسرائيلية والخسائر المصرية في "كعكة" غاز شرق المتوسط! أحمد التلاوي، 2016/12/12.

[24] Five years on, Israelis see few benefits from major gas deal, The Independent, 12 October 2020.

[25] Reviewing Egypt's Gains from Peace Treaty, The Washington Institute for Near East Policy, 7 March 2011.

أتاح المجال للقاهرة لإعادة تخصيص أموالها العسكرية لمشاريع التنمية الاقتصادية. ولكن بالعودة إلى معدلات النمو والتنمية، كما سنعرض لاحقًا، نرى أن ذلك محض ادعاء، ولا يمت إلى الواقع المصري بصلة.

2) القروض الميسرة والمنح

قدمت الحكومة الأمريكية قروضًا ميسرة ومساعدات مشروطة لقطاعات النفط والقناة والسياحة والعاملين في الخارج. فبينما كانت المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" تدعم القدرة الذاتية لها ولاقتصادها، فإنها على الجانب الآخر كانت تضعف الاقتصاد المصري، إذ مثّلت تلك المنح والقروض الاقتصادية أداة للتدخل المباشر في إدارة الاقتصاد المصري على المستوى الكلي والقطاعي والجزئي، وأداة لتحديد اتجاهات التنمية وفق المخططات الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية.

3) الهيكل الهش والمكشوف للموارد

تم استغلال الزيادة التي حققتها مصر في مواردها -بفعل الدعم الخارجي- لضمان استمرارية الاعتماد المصري على الخارج وتكريس التبعية له. إذ تم تقليص سلطة الإدارة المركزية في رسم السياسات الاقتصادية الملائمة. وقد ساهم في ذلك انفتاح الاقتصاد المصري على الأسواق الغربية بشروط، قام صندوق النقد الدولي بإملائها عبر تعليماته التقليدية تحت مسمى «تحرير التجارة» و«إطلاق حركة الأسعار المحلية» كي يتناظر هيكلها مع الهيكل القائم في الأسواق الغربية.

وقد أدى قصور الصلاحيات المركزية في مجال التجارة الخارجية إلى عجز متفاقم ومزمن في ميزان المدفوعات. فعلى الرغم من الطفرة الهائلة في موارد النقد الأجنبي في القطاعات الأربعة (النفط والقناة والسياحة والعاملين في الخارج) بفضل المساعدات الأمريكية، إلا أن حجم الدين الخارجي على الجانب الآخر أخذ في التصاعد لأكثر من 30 مليار دولار آنذاك.

4) معدلات الديون المصرية

تشير البيانات والأرقام الرسمية المتاحة، ووفقًا للبنك المركزي المصري، إلى أن الدين الخارجي لمصر في 1970، قد ارتفع إلى 2.6 حوالي مليار دولار بسبب خوض حرب أكتوبر، وعقب انتهاء الحرب تضاعفت ديون مصر الخارجية أكثر من 8 أضعاف قبل وفاة الرئيس أنور السادات في 6 أكتوبر (تشرين الأول) 1981، ووصلت إلى ما يقارب 21 مليار دولار، ليقفز إلى 47.6 مليار دولار في يونيو (حزيران) 1990 بزيادة نحو 37% عما كان عليه الحال في نهاية حكم الرئيس الراحل أنور السادات. المرحلة الثانية بعد حرب الخليج، ونتيجة لإعفاء مصر من نصف ديونها؛ وصل الدين العام الخارجي إلى أدنى انخفاض له في عصر الرئيس الأسبق حسني مبارك في يونيو (حزيران) من العام 1994، وبلغ 24 مليار دولار. إلا أنه عاد وارتفع ارتفاعا جنونيًا ليصل إلى 96 مليار دولار في 2019. وعليه فإنّ الديون الخارجية تكون قد قفزت 360% في غضون 38 عاماً[26].

[26] الديون الخارجية والداخلية لمصر... من 1876 حتى 2018: الدين الخارجي ارتفع إلى 96.6 مليار دولار بنهاية 2018... والقاهرة تسدد 6.3 مليار للشركاء الأجانب في قطاع البترول، خالد المنشاوي، 10 مايو 2019.

وبحسب تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري الصادر عن البنك المركزي يتعين على مصر سداد مبلغ 17.51 مليار دولار خدمة الدين الخارجي للعام المالي الحالي 2019-2020، منها 14.8 مليار دولار أقساط، ونحو 2.7 مليار دولار فوائد. وبحسب التقرير تمتد آجال سداد الدين العام الخارجي الحالي لمدة 35 عاما، حتى النصف الأول من عام 2054.[27]

أمّا الديون الداخلية قفزت 1324% في 18 عاماً، حيث شهد الدين العام المحلي تزايدا منذ عام 2000 وكانت أعلى نسبة زيادة له في عام 2005 بنسبة 18.6%، وأقل زيادة له في عام 2008 بنسبة 4.5%. كما بلغت الزيادة في الدين العام المحلي من العام 2000 حتى نهاية حكم مبارك نسبة 308%.

وبلغ إجمالي الدين العام المحلي 3.89 تريليون جنيه بنهاية الربع الأول للعام المالي الحالي 2019/2018، أي ما يمثل 74% من الناتج المحلي الإجمالي، منه 84.8% مستحق على الحكومة، أي ما يقارب 3.3 تريليون جنيه، في حين بلغت نسبة 8.5% ديون على الهيئات الاقتصادية، و6.7% على بنك الاستثمار القومي.[28]

وصلت نسبة الدين المحلي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة 62.8%، في حين بلغت نسبة مديونية الهيئات العامة الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي 6.3%.[29]

أمّا الميزان التجاري المصري، والذي هو عبارة عن الفارق بين الإيرادات والنفقات العامة بالموازنة، حيث قدر العجز الكلي بـ 445 مليار جنيه مصري (ما يعادل 26 مليار دولار) في مشروع موازنة العام المالي 2020/2019، كما تمثل أعباء الدين العام المتصاعد بشكل كبير نحو 83% من الإيرادات العامة للدولة المصرية، ولا يتوقع أن تخرج مصر من مأزق عجز التمويل وزيادة المديونية في الأجلين القصير والمتوسط. إن تقرير البنك الدولي مؤخرًا حول مصر كان صادمًا، والذي أشار إلى وصول معدلات الفقر بمصر إلى حوالي 60%، وأن الطبقة المتوسطة التي تعتبر مصدر المدخرات، تزداد معاناتها بشكل كبير، وأن عدم المساواة في ازدياد. كما تُمثل الفجوة الكبيرة بين صادرات وواردات مصر السلعية، واحدة من المشكلات المزمنة، وحسب أرقام ميزان المدفوعات للعام المالي 2018/2017، يتبين أن العجز التجاري بحدود 37.2 مليار دولار، فالصادرات السلعية بحدود 25.7 مليار دولار، بينما الواردات السلعية 63 مليار دولار، فضلًا عن أن الصادرات النفطية تمثل نحو 33.7% من إجمالي الصادرات السلعية.

وبالنظر إلى تصرفات الإدارة الاقتصادية بمصر، نجد أن توظيف الموارد المالية المحدودة، يتم بطريق الخطأ عبر توجيه هذه الموارد لمشروعات غير ضرورية من ناحية، وغير إنتاجية من ناحية أخرى، ما يعني أن مصر سوف تستمر في التبعية للخارج في استيراد الغذاء والعدد والآلات ووسائل المواصلات، وكذلك استيراد التكنولوجيا، ومن هنا سوف تتعمق الفجوة الإنتاجية في مصر على مدار الأجلين القصير والمتوسط.[30]

---

[27] 36 مليار دولار زيادة في الدين العام المصري خلال عام، الأربعاء 29 يناير 2020.

[28] صندوق النقد ومخاطر الديون المصرية، محمد أحمد عباس، المعهد المصري للدراسات، 12 أبريل، 2019.

[29] 36 مليار دولار زيادة في الدين العام المصري خلال عام، الأربعاء 29 يناير 2020.

[30] المعهد المصري للدراسات: اقتصاد مصر في تراجع لا تعافٍ، الأربعاء 12 يونيو 2019.

خاتمة

كذلك عمدت الولايات المتحدة الأميركية إلى القيام بأقصى ما يمكن لها فعله لإرضاخ الجمهورية الإيرانية، إلاّ أنّ ما قدّمته التجربة الإيرانية في إطار عمليات دعم حركات المقاومة والجبهات التحررية في مختلف أنحاء العالم؛ في ظل ما يمارس عليها من ضغوطٍ وحظر وعقوبات، إنّما يصب في عداد التجارب الفريدة والمتألقة في وجه الغطرسة العالمية ورأس حربةٍ في دول الممانعة ومحورها. وفي حين تجاوبت مختلف الدول للتهديدات الأميركية، وقطعت علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إيران، وتوقفت عن شراء النفط الإيراني الذي يشكّل عامود الاقتصاد الإيراني، فإنّ إيران قد عمدت إلى إعادة هيكلة اقتصادها واعتمدت على الاقتصاد المقاوم، والاكتفاء الذاتي عبر استهلاك الإنتاج الداخلي وتقليص الاعتماد على النفط إلى الحدّ الأقصى.

ما يمكن قوله، أن استمرار العقوبات الأمريكية على إيران، وبعد تجربتها الطويلة، قد أثبتت أنها لم تجدِ نفعًا. وعليه، فإن عودة الأميركي عن سياسة الضغط الأقصى المتبعة وإزاحة العقوبات عن الاقتصاد الإيراني هي بداية تفكك عقدة التفاوض للسير نحو اتفاق جديد أو متجدد.

إن أي تفاؤل بالتوصل إلى حلّ في مسار عملية التفاوض الأميركي الإيراني من دون رفع العقوبات لا يبدو خيارًا مجديًا.

وفيما تستمر إدارة بايدن اليوم في نهج العقوبات هذا، تقوم إيران بتحويل التهديد إلى فرصة من خلال الضغط على الولايات المتحدة في الملف النووي وعدم العودة للمفاوضات والشروط النووية إلا مع إلغاء هذه المفاوضات.

لائحة المراجع:

- الإمام الخامنئي يطلق على العام الايراني الجديد شعار "الطفرة في الإنتاج".. ويتمنى أن يكون عام الانتصارات الكبرى، 20 آذار 2020.
- كتاب" مراجعة لإنجازات أربعين عاما من الثورة الاسلامية بناء على الإحصاءات الدولية: من تبعية العصر البهلوي إلى استقلال إيران الإسلامية"، ترجمة مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير.
- إيران قد تسعى للحصول على أسلحة نووية إذا بقيت العقوبات، وزير الاستخبارات الايراني يحذر الغرب، Washington Postبقلم ناصر كريمي في 9 فبراير 2021
- ما هو الوقت الذي تحتاج إليه إيران للوصول إلى القنبلة؟ وما الذي يخططه لنا نصر الله؟ معاريف"، 2021/2/9 طال ليف رام - محلل عسكري
- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مركز الأهرام، 1988.
- العلاقات الاقتصادية بين مصر و"إسرائيل"، عادل حسين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الانفتاح الاقتصادي...حصاد مر...لسياسة غير وطنية طاهر عبد- الحكيم 1979 الرئيس أنور السادات نص الخطاب منشور بالأهرام 29 مارس 1979.
- المعهد المصري للدراسات: اقتصاد مصر في تراجع لا تعافٍ، الأربعاء 12 يونيو 2019.
- صندوق النقد ومخاطر الديون المصرية، محمد أحمد عباس، المعهد المصري للدراسات، 12 أبريل، 2019.
- 36 مليار دولار زيادة في الدين العام المصري خلال عام، الأربعاء 29 يناير 2020.
- الديون الخارجية والداخلية لمصر... من 1876 حتى 2018: الدين الخارجي ارتفع إلى 96.6 مليار دولار بنهاية 2018... والقاهرة تسدد 6.3 مليار للشركاء الأجانب في قطاع البترول، خالد المنشاوي، 10 مايو 2019.
المكاسب الإسرائيلية والخسائر المصرية في "كعكة" غاز شرق المتوسط! أحمد التلاوي، 2016/12/12.
- غاز "إسرائيل" إلى مصر: «أهمّ تعاون منذ توقيع السلام»، الأخبار، الثلاثاء 17 كانون الأول 2019.
- إسرائيل تشرع في ضخ الغاز الطبيعي إلى مصر بموجب اتفاقية هي الأهم منذ إقرار السلام، 2020/1/15.
- وماذا عن التجارة مع إسرائيل؟ رشا أبو زكي، 16 كانون الثاني 2009.
- بروتوكول الكويز في الميزان بعد مرور 15 عام.. خبراء: له ماله وعليه ما عليه، هشام إبراهيم وسناء علام، أموال الغد، مارس 20, 2020
- سهير الشربيني، كيف بدأ التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل؟ إضاءات، 2018/12/25.
- منى يسرى، هل التهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي الطبقة الوسطى في مصر؟ 2018/11/27.
- ماجد عاطف، الاقتصاد المصري: التحدي القادم للنظام، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 28/ت 1/ 2019.

-Amin Delinking: Towards a Polycentric World, zed books, 1985.

- Reviewing Egypt's Gains from Peace Treaty, The Washington Institute for Near East Policy, 7 March 2011.

-ALI VAEZ , Trump's 'Maximum Pressure' Won't Make Iran Yield, THE ATLANTIC, 13 My 2019.

-Iran Struggles With Food Security Amid Sanctions, Austin Bodetti, 16 September 2019.

-Keyvan Shafiei, Sanctions Are Not an Alternative to War ,The American Prospect, 5 February 2020.

-Esfandyar Batmanghelidj, Manufacturing Gives Iran a Lifeline ,Bloomberg Economics, 14 June 2020.

-Why Iran's Economy Has Not Collapsed Amid U.S. Sanctions and 'Maximum Pressure',Jackie Northam,NPR, January 16, 2020.

- Five years on, Israelis see few benefits from major gas deal, The Independent, 12 October 2020.